

تقرير الجريمة وجريمة التقرير

آخر تحديث: الأحد، ١١/١٠/٢٠٠٩

تقرير غولدستون كان تقريراً واضحاً فاضحاً للجرائم التي ارتكبتها الكيان الصهيوني في غزة، وهي جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وقد أثار ذلك قلقاً كبيراً في دوائر الكيان الصهيوني، واستنفر كل جهوده في محاولة لتقييد حركة التقرير، أو إفراغه من مضمونه، أو طمسه حتى لا تتم ملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة. وما يثير قلق الكيان الصهيوني، لا بد أن يثير قلق الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي له، الذي يمدّه بأعنى أنواع الأسلحة لكي يمارس بها الكيان الصهيوني ارتكاب الجرائم البشعة بحق الشعب الفلسطيني.



أسامة عبد

الرحمن

والتقرير في حقيقة الأمر لم يأت بجديد، فقد كان ما يقوم به الكيان الصهيوني ماثلاً للعيان عبر الإعلام الذي كان يغطي الحرب على غزة، وفي تقارير منظمات حقوقية متعددة، رغم محاولة الكيان الصهيوني تقييد الإعلام والتعتيم على جرائمه وإن كان ذلك غير ممكن في حقبة الفضاء الإعلامي الواسع.

وفي كل الأحوال، فإن الكيان الصهيوني، لا يكتث بما يصدر عن المنظمات الحقوقية، ولا يقيم لها وزناً، ولا يعطي لها أي اعتبار، وإذا كان لا يكتث بقرارات الأمم المتحدة، فكيف يكتث بما يصدر من تقارير عن منظمات حقوقية، وربما يطرح هذا تساؤلاً مشروعاً وهو: لماذا هذا القلق الكبير لدى الكيان الصهيوني من تقرير غولدستون إذا كان بإمكانه عدم الاكتراث به شأنه شأن ما يصدر من الأمم المتحدة؟

يبدو أن هذا التقرير الذي صدر عن لجنة يرأسها غولدستون مكلف من الأمم المتحدة لتقييم جرائم الحرب في غزة وتقديم توصياتها إلى مجلس حقوق الإنسان كان سيفضي إن تمت الموافقة عليه إلى مسار ليس للولايات المتحدة قدرة على التحكم فيه وينتهي إلى تقديم مجرمي الحرب الصهاينة إلى العدالة، لا ريب في أنه تظل للولايات المتحدة قوة الضغط، ولكن ليست لديها قوة النقض في مجلس حقوق الإنسان، ولذلك فقد مارست قوة الضغط، وتمكنت من إكراه الطرف الفلسطيني على القبول بما لا يمكن القبول به، وطلب التأجيل على الموافقة على التقرير، والتفريط في فرصة تاريخية نادرة يواجه الكيان الصهيوني فيها مأزقاً كبيراً لا يستطيع مجرم الحرب فيه الإفلات من العقوبة، وهي المرة الأولى التي يواجه فيها هذا المأزق بهذه الصورة.

وما كان للطرف الفلسطيني أن يقبل بالتفريط في حق وطني وإنساني كان الفلسطينيون وهم الذين يواجهون آليات البطش والقمع والتككيل الصهيونية أقوى المتمسكين به وأكثر المتطلعين إلى القصاص ممن ارتكبوا جرائم الحرب بحقه حتى لو كان الضغط الأمريكي قوياً، وبصرف النظر عن أي ابتزاز صهيوني فإن مثل هذا الموقف ليس

تفريطاً فحسب، ولكنه خطيئة، وربما جريمة لا يغفرها الشعب الفلسطيني، ولا يغفرها السجل الفلسطيني الذي يحفل بقائمة طويلة من المناضلين الشرفاء، ولا يغفرها أهالي الضحايا العزل، ومن بينهم نساء وأط فال سقطوا تحت وابل الأسلحة المحظورة في مجازر ومحارق.

قد يقول قائل إن السلطة الفلسطينية، وهي مستضعفة، ليس بإمكانها مواجهة الضغط الأمريكي، وقد يقول قائل ولماذا لم يمارس العرب ضغطاً على السلطة الفلسطينية كي لا تقبل بالضغط الأمريكي، أو يقفوا معها في مواجهة الضغط الأمريكي، أو محاولة الضغط على الولايات المتحدة بما لبعضهم من علاقات صداقة وطيدة معها؟ وهذه التساؤلات وهي مشروعة، يبدو أنها ماثلة وحاضرة في أي موقف في الأمم المتحدة يتعلق بانتهاكات الكيان الصهيوني وجرائمه وحقوق الشعب الفلسطيني، والطرف الفلسطيني مستضعف، والطرف العربي ضعيف، والولايات المتحدة يكاد يكون لها القول الفصل وهذا القول الفصل، لا بد أن يصب في مصلحة الكيان الصهيوني، وينأى به عن أي إدانة، فكيف لا ينأى به وبقوة حين يكون الأمر متعلقاً بالقصاص منه عن جرائم الحرب البشعة التي ارتكبها ويرتكبها بحق الشعب الفلسطيني؟

إن تقرير الجريمة واضح وفاضح، وجريمة التقرير من وجهة النظر الصهيونية الأمريكية، أنه طال كياناً يعتبر نفسه فوق القانون، وفوق الشرعية الدولية، واستمر ذلك وظفر به، ولذلك استمر في ارتكاب كل جرائم الحرب، ولم تطله العدالة، ولم يواجه موقفاً أو مأزقاً لا بد أن يضعه أمام العدالة لو تم التصديق على التقرير في مجلس حقوق الإنسان.

ويتساءل كل فلسطيني ومعه كل عربي، كيف تم ما تم مهما اختلفت المبررات وتنوعت؟ وبصرف النظر عن المزايدات فالمسألة فوق المزايدة، ويبقى تمكين الكيان الصهيوني من الإفلات من العدالة، رغم كل جرائمه البشعة، جريمة بحق الشعب الفلسطيني والعربي وبحق الإنسانية.